

والعالم الثالث ، مستعد للدخول في نظام عام من التعاون الاقتصادي والانمائي مع الدول المجاورة .

المشاكل الامنية

وإذا كانت صورة الاقتصاد الإيراني هي على هذا النحو من السلبية ، فهل يمكن أن نجد في وضع إيران الاستراتيجي والامن في المنطقة مبررا لمسلكتها الترسعي (من حيث التسليح ومن حيث الانتشار السياسي) ؟ بمعنى : هل تواجه إيران أخطارا استراتيجية وأمنية في المنطقة تبرر مسلكها وتفسر سياسيتها التسليحية ودورها العسكري والسياسي خارج حدودها ؟

هذا السؤال بدوره يبحث عن عوامل الجغرافيا (الموقع اساسا) والتاريخ (العلاقات الخارجية اساسا) التي تشكل استراتيجية إيران كجزء من سياستها الخارجية والدفاعية وترسم حدود احتياجاتها من القوة المسلحة كانعكاس لاتجاه هذه الاستراتيجية وجهة هجومية خارج حدودها ، او دفاعية داخل حدودها .

اما عن عوامل الجغرافيا فيأتي في مقدمتها بطبيعة الحال كون إيران دولة تعتمد اعتمادا شبة كلي على النفط باعتباره الثروة الرئيسية الكامنة في باطن ارضها . ومما لا شك فيه ان هذه الثروة النفطية الإيرانية ليست مهددة من أية قوى خارجية بمطامع اقليمية ، بل الواقع ان لإيران مطامع اقليمية متعلقة بالنفط خارج حدودها الحالية ، وتشمل هذه المطامع (الطالب) « البحرين » العربية وعددا من الجزر الأخرى في الخليج العربي ، فضلا عن مساحات أخرى من « شط العرب » في الحدود الفاصلة بين إيران والعراق (وقد سويت هذه المشكلة بين البلدين أكثر من مرة كان آخرها عام ١٩٧٥) .

وقد كانت الاخطار على ثروة إيران النفطية اخطارا اقتصادية لا أمنية باستمرار . بمعنى انها تعرضت للاستغلال (ولا تزال) من جانب الشركات الغربية : شركات الاستثمار والتنقيب وشركات التوزيع والتسويق على السواء ولم تبد من جانب اي من القوى الدولية المحيطة بإيران اية محاولة للاستيلاء الاقليمي على منابع النفط الإيراني . من ناحية لان الدولة الوحيدة القادرة بمعايير القوة العسكرية على ذلك ، والتي تربطها حدود مشتركة مع إيران - وهي الاتحاد السوفياتي - لم تقم بأي تحرك في هذا الاتجاه ولم تكن الصدمات التاريخية التي كان الاتحاد السوفياتي (او روسيا قبل ذلك) طرفا فيها ، فيما يتعلق بإيران ، خاصة بأطماع نفطية . ومن ناحية أخرى لان الدول الأخرى المحيطة بإيران - العربية ، بوجه خاص ، أضعف عسكريا من ان تتكون لديها مثل هذه المطامع ، وأقل كثافة من الناحية السكانية من ان تتوسع نحو إيران الاكثف سكانيا منها مجتمعة . فضلا عن انها لا تشكل كيانا موحدا ، لا من الناحية